قوله وسبق بيانهما قبيل كتاب الصيام وعبارته هناك والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته ولا يكفيه لكن المسكين بهذا المعنى مقابل للفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته مع أن المراد بالمسكين هنا المعنى الشامل للفقير كما مر ثم قال وابن السبيل من ينشئ سفرا من بلد الزكاة أو يكون مجتازا ببلدها لكن هذا المعنى يناسب الزكاة ويقال على قياسه هنا من ينشئ سفرا من بلد الغنيمة أو يكون مجتازا بها اه باجوري

المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا أب له سواء كان
الصغير ذكرا أو أنثى له جد أو لا قتل أبوه في الجهاد أو لا
ويشترط فقد اليتيم وسهم المساكين وسهم لابناء
السبيل وسبق بيانهما قبيل كتاب الصيام فصل
في قسم الفيء على مستحقه والفيء أما خود من قاد إليه يقال قاده فانقاد فيئا اه
أو راجع ثم استعمل في المال الراجع من الكفار إلى
المسلمين وشرعا هو مال حصل من الكفار بلا قتال
ولا إيجاف خيل ولا ركاب كجزية وعشر التجارة ويقسم
مال الفيء على خمس فرق ويصرف خمسه يعني الفيء على
من أبي الخمسة الذي يصرف عليهم خمس الغنيمة في
سبق قريبا بيان الخمسة ويعطى أربعة أخماسها
وفي بعض النسخ أخماسه أي الفيء للمقاتلة وهم
الأجناد الذين عينهم الإمام للجهاد وأثبت
أسماءهم في ديوان المرتزقة بعد اتصافهم
بالإسلام والتكليف والحرية والصحة فيفرق الإمام

عليهم الأخماس الأربعة على قدر حاجاتهم
فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة
ففقتهم وما يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة
وكسوة وغير ذلك ويراعي في الحاجة الزمان والمكان
والرخص والغلاء وآثار المصنف بقوله وفي مصالح
المسلمين أي التي يجوز للإمام أن يصرف الفاضل عن
حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين من إصلاح
الحصون والثغور ومن شراء سلاح وخيل الصحيح
فصل في أحكام الجزية وهي لغة اسم لخراج مجعول
على أهل الذمة سميت بذلك لأنها جزت عن القتل
أي كفت عن قتلهم وشرعا مال يلتزمه كافر بعقد
مخصوص ويشترط أن يعقدها الإمام أو نائبه لا علي
جهة التأقيت فيقول أقررتكم بدار الإسلام غير
المجاز أو أذنت في إقامتكم بدار الإسلام على أن تبذلوا
الجزية وتنقادوا لحكم الإسلام ولو قال الكافر للإمام